



# الابتكار في المنح التنموي وحشد الموارد للقضية المجتمعية مقاربة غير تقليدية

لم يعد المنح التنموي في السياق المعاصر أداة تمويلية تقليدية تُضخ لمعالجة الاحتياجات المباشرة، إنما تحوّل إلى رافعة استراتيجية لإنتاج الحلول، وبناء القدرات، وتحقيق الأثر المستدام. في هذا التحول، يبرز **الابتكار** بوصفه جوهر المنح التنموي الحديث، ومفتاحاً لإعادة تعريف العلاقة بين المانح، والجهة المنفذة، والقضية المجتمعية ذاتها.

يستدعي تصميم منح مرنة، قائمة على التجربة، وقابلة للتعلم والتكيف. فالمنحة المبتكرة لا تشتري برنامجاً جاهزاً، إنما تستثمر في مسار تغييري طويل المدى، يسمح بالخطأ، ويكافئ التعلم، ويقيس التقدم بعمق.

**الابتكار** في المنح التنموي يبدأ من السؤال قبل الحل: ما المشكلة الحقيقية؟ ولماذا استمرت؟ ومن هم الفاعلون القادرون على تغييرها؟ هذا التحول من منطق "التمويل مقابل النشاط" إلى "التمويل مقابل الأثر"

من جانب آخر، يشكّل حشد الموارد للقضية المجتمعية امتداداً طبيعياً لهذا **الابتكار**. لم يعد الحشد مقتصرًا على جمع التبرعات النقدية، إنما اتسع ليشمل الموارد المعرفية، والشراكات الاستراتيجية، والتمكين الإعلامي، والاستثمار الاجتماعي، حيث أن **الابتكار** هنا يعني الانتقال من "طلب الدعم" إلى "بناء قيمة مشتركة"، حيث تُقدّم القضية المجتمعية بوصفها فرصة تنموية ذات عائد اجتماعي واقتصادي.

في المقاربة الابتكارية، يتم حشد الموارد عبر تصميم سردية تنموية ذكية، تربط بين التحدي المجتمعي وأولويات الممولين، وتحوّل الأثر إلى لغة قابلة للفهم والقياس.

كما تُستخدم أدوات حديثة مثل نماذج التمويل المختلط، والتحديات الابتكارية، وصناديق الأثر، وحاضنات الحلول الاجتماعية، لفتح قنوات تمويل غير تقليدية، وإشراك فاعلين جدد من القطاع الخاص ورواد الأعمال.

وفي جوهر هذه المنظومة، تبقى القضية المجتمعية هي المحرك الأساسي. **الابتكار** لا يُقاس بحداثة الأدوات فقط، إنما بمدى اقترابه من جذور المشكلة، وقدرته على إشراك المجتمع، وتمكين المستفيدين ليكونوا جزءاً من الحل. عندما تُصمّم المنح التنموية بهذا الوعي، ويتحول حشد الموارد إلى عملية تشاركية قائمة على الثقة والقيمة، يصبح التمويل وسيلة، لا غاية، ويغدو الأثر نتيجة طبيعية، لا ادعاءً تسويقياً.

**الابتكار** في المنح التنموي يعيد أيضاً تعريف دور الجهات غير الربحية؛ من منفذ للمشاريع إلى مصمم حلول، ومن مستهلك للمنح إلى شريك في صناعة الأثر. هذا التحول يتطلب جاهزية مؤسسية، وقدرة على التحليل، وإدارة المعرفة، وقياس الأثر، والتواصل الاستراتيجي. فالجهة القادرة على تقديم نموذج تدخل واضح، ومؤشرات أثر موثوقة، تصبح أكثر جاذبية لحشد الموارد واستدامتها.

إن **الابتكار** في المنح التنموي ليس نظريات و(أحاديث فقط)، وإنما هو ضرورة تنموية لسد فجوات قلة الموارد واتساع الاحتياج.

ختاماً: تخيل معي قضية تنموية كبرى وهي ضعف إمكانات الاستدامة المالية للجمعيات الأهلية؛ كيف سيكون أثر التدخل التنموي عندما يتم ابتكار حل تنموي ومنح منظوماتي مشترك يصنع نموذج نوعي يخلق صورة كبرى من التفكير والتخطيط الممنهج لحل هذه القضية؟!.